

تأسيس نظام الحكم على أساس الفقه

المكان: طهران

الزمان: 1390/6/17 ش. 1432/10/9 هـ. 2011/09/08 م.

المناسبة: لقاء عام يقام في كل ستة أشهر مرة

الحضور: أعضاء مجلس خبراء القيادة

بسم الله الرحمن الرحيم

أهلاً ومرحباً بكم كثيراً أيها السادة المحترمون والأخوة الأعزاء. هذا اللقاء الذي يقام مرة كل ستة أشهر، فضلاً عما له من جوانب قانونية وما يتضمنه من مواقف، له بالنسبة لنا ميزة أن نلتقي أصدقاءنا ورفاقنا وأعزتنا وأخوتنا الطيبين عن قرب، وهذا شيء مغتنم بالنسبة لي.

ولحسن الحظ جاء اجتماعكم هذا بعد الأجواء الروحية المعنوية التي عمّت في شهر رمضان، ولا شك أن هذه الأجواء كانت سائدة في اجتماعكم، وكما يبدو من التقارير وقد كنت على اطلاع قبل ذلك إلى حد ما فإن النقاط التي ذكر بها السادة كانت نقاطاً مهمة وجيدة، وهذه كلها من مؤشرات الرحمة الإلهية، ويجب شكر الله عليها.

حينما يلقي المرء نظرة إجمالية يجد أن شهر رمضان لهذا العام كان بدوره أفضل وأطيب وأكثر نقاء وصفاء من شهور رمضان في الأعوام الماضية، وهذا ما نشعر به كل عام والحمد لله. جلسات تلاوة القرآن، حيث يجلس أحياناً في اليوم الواحد ربما ألف شخص أو أكثر، يستمعون تلاوة القرآن. وليس هذا في مدينة واحدة أو مدينتين، بل في الكثير من مدن البلاد. الواقع أن المرء لا يدري كيف يشكر الله، حيث أصبح البلد البعيد عن القرآن وعن تلاوة القرآن وصحبته في عهد الطاغوت ممتزجاً اليوم هكذا بالآيات الإلهية الكريمة. يرى المرء الشباب والناشئة يجلسون ويتلون القرآن لمدة ساعة تلاوة لطيفة جزلة صحيحة دقيقة فيها توجه للمعني، والناس يستمعون لهم. ولو لاحظ الإنسان الأمر على مستوى البلاد لأمكن القول إن مصاحبة القرآن وتلاوته في شهر رمضان المبارك تحدث بأعداد مليونية.

وكذا الحال بالنسبة لجلسات الدعاء. تصوروا أن جماعة مليونية تقرأ في ليالي شهر رمضان وأسحر شهر رمضان دعاء أبي حمزة الثمالي، سواء الحاضرون منهم في الجلسة أو الذين يصغون للدعاء من التلفزيون والمذياع، وتخضع أرواحهم، ويكون وهم في بيوتهم، هذه ليست أموراً قليلة، فهي علامات اللطف الإلهي بنا.

ثم يأتي الدور للمشاركة الجماهيرية السياسية في يوم القدس. وهنا أيضاً يرى الإنسان يد القدرة الإلهية التي تجذب قلوب الناس هكذا وتأتي بهم إلى الشوارع في الجو الحار وهم صائمون، ليعلموا وفاءهم للثورة ولبادئ الثورة ويهتفوا بها.. يأتي الشيخ والطفل والنساء والرجال.

ثم يأتي الدور ليوم عيد الفطر وصلاة العيد.. هذا التضرع والدعاء الذي يقرأ في يوم عيد الفطر في كل أنحاء البلاد، ويجتمع الناس ويقرأون الدعاء ويتضرعون، ويطلبون من الله تعالى أسمى المطالب بحال من التوجه إليه ويتضرع.. متى كانت لنا مثل هذه الأحوال؟ متى في التاريخ - تاريخ القرون وليس تاريخ السنين - كانت بلادنا مشحونة هكذا بالآيات الإلهية وكلمات التضرع أمام الله تعالى والدعاء والتوجه له وذكره؟ متى خاض كل الناس في هذا الوادي؟ لمن يأتون؟ من الذي يريدون أن يراهم؟ ليس هناك عامل ومحفز آخر يمكن تصوره هاهنا سوى الإخلاص والإيمان والحب وسوى الاعتقاد بالأسس الإسلامية. هذه كلها بالتالي من موجبات الرحمة الإلهية: «اللهم إني أسألك موجبات رحمتك»(1). هذه هي الأمور التي تجعل شآبيب الفيض الإلهي تمطر علينا.

طبعاً نحن نخطئ، ولا نفهم أحياناً هذا الفضل الإلهي، ولا نرى يد العطف الإلهي التي يظل بها الله على رؤوسنا في القضايا المختلفة. وأحياناً نخطئ من حيث نتوهم أننا نحن الذين نفعل هذه الأمور، والحال أننا لسنا من يقوم بها. «لو أنفقت ما في الأرض جميعاً ما ألفت بين قلوبهم ولكن الله ألف بينهم»(2).. «قلب المؤمن بين أصبعي الرحمن». من الذي يأتي بهؤلاء المؤمنين إلى هذه الساحات ويجعل قلوبهم متوجهة إلى الله هكذا؟ ليس سوى اليد الإلهية والقدرة الإلهية. هذا ما يثب الأمل في نفوسنا.

لا أريد أن أشرح ما حصل فقط - ونحن نرى ما يحصل علي كل حال - إنما أريد أن أستنتج: «هو الذي أيدك بنصره وبالمؤمنين»(3). جعل الله تعالى تأييده إلى جانب نصرة المؤمنين، والمراد

هنا حسب الظاهر هو النصرة المعنوية. كما يقول: «إني ممدكم بألف من الملائكة مردفين» (4)، وأمثال ذلك. «هو الذي أيدك بنصره وبالمؤمنين». المؤمنون هم الذين يوجبون النصرة. المؤمنون هم الذين يبقون النظام قائماً، والمؤمنون هم الذين يمهّدون الأرضيات في الميادين المختلفة حتى يستطيع النظام الإسلامي النهوض بالأعمال الكبرى. يجب أن لا نتصور هذا من باب «إنما أوتيته على علم عندي» (5)، ولا نتصور أننا نحن الذين نقوم بهذا، إنما يقوم به الله. هذه هي النقطة الأولى حيث أعتقد أن شعبنا شعب صالح بتوفيق ولطف من الله. وصالحهم بوفائهم للإيمان ورسوخ الإيمان في قلوبهم.

لاحظوا كم هي الوسائل الخاصة بإغواء قلوب الشباب؟ إنما لا تقبل المقارنة بالماضي. هذه الفضائيات والإنترنت وشتى صنوف وسائل الاتصال.. هذه تسبب الغواية للقلوب وتجذبها وتخرجها عن الطريق، وتضعف المحفزات المعنوية لدى الإنسان، وتوقظ الشهوات لديه. ورغم كل هذه الأمور فإن هذه المجالس التي أشير إليها ورأيتموها معظمها مملوءة بالشباب. وأحياناً قد لا تنمّ ظواهرهم عن أن قلوبهم مرتبطة بالحبّة الإلهية، لكنهم يأتون ويتحدثون مع الله ويذرفون الدموع. دموعهم تدعو المرء إلى الغبطة. ينظر الإنسان فيرى الشباب جالسين هناك والدموع تجري وتجري على وجوههم، فيغبطهم لحالهم هذه. هؤلاء قلوبهم طاهرة ونقية وقرينة من الله، وهذا ما يسبب النصرة. «هو الذي أيدك بنصره وبالمؤمنين».

المسألة التي أروم أن أطرحها اليوم – وسوف أطرحها باختصار إن شاء الله – هي أن الفقه السياسي لدى الشيعة يعود ماضيه إلى بداية تدوين الفقه. أي حتى قبل أن يجري تدوين الفقه الاستدلالي في القرنين الثالث والرابع – في عهد الروايات – كان للفقه السياسي وجود واضح وبين في الفقه الشيعي، وبالإمكان ملاحظة ذلك في الروايات. الرواية الواردة في «تحف العقول» والتي تقسم المعاملات إلى أربعة أقسام، أحد الأقسام السياسة – أما السياسات – ويذكر هناك بعض المسائل والأمور. في هذه الرواية وروايات أخرى كثيرة تذكر المؤشرات والعلامات. ورواية صفوان الجمال المعروفة: «كل شيء منك حسن جميل إلا إكرائك الجمال من هذا الرجل».. وغيرها من الروايات الكثيرة من هذا القبيل. وبعد ذلك حينما جاء الدور لعصر تدوين الفقه الاستدلالي – عصر الشيخ المفيد وما بعده – يلاحظ الإنسان أيضاً وجود الفقه السياسي هناك في أبواب مختلفة تتعلق بأحكام السياسة وإدارة المجتمع.

إذن، سابقة الفقه السياسي لدى الشيعة سابقة عريقة، ولكن ثمة شيئاً جديداً هو تأسيس نظام الحكم على أساس الفقه. وهذا ما قام به إمامنا الجليل. لم يعمل أحد قبله على تأسيس نظام حكم من هذه المعطيات الفقهية في أبواب الفقه. أول شخص أسس نظام حكم على المستوى النظري وعلى المستوى العملي هو إمامنا الجليل الذي أطلق الديمقراطية الدينية ومسألة ولاية الفقيه. على أساس هذا المبنى قام النظام الإسلامي. وهذه هي التجربة الأولى، ولا نجد نظيراً لهذه التجربة في التاريخ، لا في العهد الصفوي ولا في العصور الأخرى. ومع أن أمثال المحقق الكركي كان لهم دورهم في العصر الصفوي، لكن لم يكن هناك وجود لمثل هذا النظام الإسلامي والنظام الفقهي. أقصى ما كان هو أن يكون القضاء بيد عالم دين في مستوى المحقق الكركي بما له من عظمة. شخص مثله يكون رئيس القضاة وهو الذي يعينهم. ولم يكن أكثر من هذا. لم يكن نظام الحكم والنظام السياسي للمجتمع على أساس الفقه. تأسيس نظام الحكم عمل قام به إمامنا الجليل. وكما أشار سماحة الشيخ مهدي في كلمته - وقد اطلعت على ذلك إجمالاً - فقد جعل الإمام مسألة ولاية الفقيه مسألة استدلالية وناقشها في مدينة النجف، ثم طبقها على المستوى العملي فكان النظام الإسلامي. هنا توجد نقطتان يجب أن نلتفت إليهما.

إحدى النقطتين هي أن هناك تحدياً كبيراً تبدّي دوماً في طريق صيانة هوية هذا النظام، وهو تحدّ قائم الآن أيضاً وسيبقى في المستقبل. والتحدي عبارة عن التحدي بين الوفاء للخطوط الرئيسية للنظام وصيانتها من جهة، والمكتسبات المادية والمعنوية للنظام من جهة أخرى. هذه فكرة تخطر أحياناً. وثمة سبب طبعاً لخطورة هذه الفكرة، فتلك الأهداف المترتبة على تلك الأسس ليست أهدافاً سريعة المنال بحيث يمكن تأمينها وتحقيقها بنحو أكيد في غضون عشرة أعوام أو عشرين عاماً. أحياناً يجب أن تمرّ الأجيال حتى تتحقق الأهداف المرسومة على أساس تلك الأصول. حينما لا تتحقق هذه الأهداف خلال مدة بسيطة أو قصيرة فقد تعترى النخبة والمسؤولين وساوس تقول لهم ربما كان التزامنا بالأصول هو العقبة دون تحقيق هذه الأهداف. هذا تحدّ كبير جداً.

أشرت قبل فترة طويلة في كلام لي إلى أنه من مظاهر عظمة الإمام الخميني الجليل صبره في هذه القضية. طبعاً كان عهده عهداً قصيراً لم يستمر لأكثر من عشرة أعوام، لكنه في هذه الفترة أرسى الدعائم والأركان بمثانة وإحكام. كان من أعمال الإمام أنه لم يتنازل عن الأسس والأصول

بسبب المشكلات التي قد تعرض سواء على الصعيد الداخلي أو على صعيد التحديات الدولية، أي إنه صبر وثبت. وقد عبرت عن ذلك بصبر الإمام. وصبره كان بمعنى أنه تحمّل وصمد. بمعنى أنه لم يستسلم أمام الضغوط التي تعرض، بل صبر وأصرّ.. ضغوط من قبيل أنك إذا لم تصدر هذا الحكم وإذا لم تطرح قضية سلمان رشدي، وإذا لم يحصل هذا ولم يحصل ذاك فقد لا نحقق هذه النجاحات أو تلك. وهذا التحدي موجود وقائم إلى اليوم.

قد يتصور البعض أن التزامنا بالأصول جعلنا لا نستطيع تحقيق هذه الأهداف، وهناك إخفاقات على مستوى الإدارة الداخلية وعلى مستوى القضايا الدولية تعرضنا للمشاكل والمعضلات، هذا تحدّ مهم، ويجب التعامل معه بذكاء. لا، الصحيح هو أن نتابع الهدفين بموازاة بعضهما ونعلم أن هذين الهدفين منسجمان، أي إن صيانة أصول النظام وأساسه وفي الواقع حفظ هوية النظام من جهة، ومن جهة ثانية تحقيق تلك الأهداف التي رسمها النظام سواء الأهداف المادية والتقدم المادي والعلمي والمعاشي والحضاري وما إلى ذلك أو الأهداف المعنوية كتكريس العدالة وأمور من هذا القبيل، يجب أن نعلم أن هذين الجانبين منسجمان، ولا نستطيع تحقيق تلك الأهداف إلا إذا التزمنا بهذه الأصول، فلا نتخلى عن الأصول بسبب وجود مشكلات في الوصول إلى تلك الأهداف، ويجب أن لا نقنع بالدرجات الدنيا القليلة ونعلم أننا إذا تخلينا عن الأصول وحتى لو زالت ومحقت هوية النظام فلن نصل إلى تلك الأهداف. وقد شاهدنا نظائر ذلك في ثورات مختلفة. طبعاً كانت أصولهم أصول باطلة، لكن حالات التنازل عندهم لم تساعدهم على الإطلاق.

أن نأتي ونطرح قضية العقلانية ونقول «عودة الثورة إلى العقل» فهذا ما لا يوصلنا إلى نتيجة. أتذكر في أعوام بداية الثورة أنه من الأمور التي كانت تطرح أنه يجب أن نعيد الثورة إلى العقل! أي أن يجعلوا العقلانية ذريعة ليغضوا الطرف عن الأصول والمباني والركائز الأصلية، هذا شيء يجب أن لا يحصل. «وإن تطع أكثر من في الأرض يضلوك عن سبيل الله إن يتبعون إلا الظن وإن هم إلا يخرصون» (6). يجب عدم محق الأصول وسحقها. وهذا بالطبع عمل مهم وله تعقيداته وصعوباته وقد يخلق في بعض الأحيان شكوكاً للنخبة والخواص. يجب التسليم لفكرة موضوعية قاطعة هي أن الالتزام بالأصول وحفظ الخطوط الأصلية للنظام الإسلامي مبدأ.

وعلى هذا الأساس ينبغي السعي لتحقيق التقدم. لقد اخترنا وجربنا ووجدنا أنه يمكن الحفاظ على المبادئ وتحقيق التقدم في الوقت نفسه. البلد اليوم لا يمكن مقارنته ببدايات الثورة من حيث التقدم العلمي ومن حيث تقدم التقنيات ومن حيث الوعي والنضج السياسي ومن ناحية تشخيص السبل المتنوعة في شتى المؤسسات الاقتصادية وغيرها. لقد تقدمنا كثيراً وحافظنا في الوقت نفسه على المبادئ. وإذا قصرنا في موضع من المواضع تجاه الأصول والمبادئ فيجب أن نتوب من ذلك. ينبغي عدم التقصير في المبادئ. كما يجب أن نعلم أن النصر الإلهية منوطة بأن نحافظ على هذه المبادئ والأصول. هذه نقطة.

النقطة الثانية التي أذكرها في هذا الخصوص هي أن تأسيس نظام الحكم - وقد قلنا إن إمامنا الجليل قد أسس نظام حكم على أساس المبادئ الفقهية - ليس أمراً دفعياً فجائياً، وليس معني ذلك أننا اكتشفنا نظاماً على أساس الفقه وبرهنا عليه ووضعناه على الساحة وانتهى الأمر، لا، ليس الأمر كذلك. تأسيس النظام وإيجاده أمر جارٍ ويجب أن يستكمل ويتم يوماً بعد يوم. قد نكون أخطأنا في موضع من المواضع، لكن المهم أن نصح أنفسنا على أساس ذلك الخطأ. هذه من تتمات إيجاد النظام. وليس معنى هذا أن نهدم الماضي، فحين نقول إن صناعة النظام وإيجاده عملية مستمرة ليس معنى ذلك أن نهدم كل ما بنيناه وشيدناه، فنخرب مثلاً دستورنا ونضيع دولتنا ونظام الحكم عندنا، لا، نحافظ على ما شيدناه وأنجزناه ونرفع نواقصه ونكملّه. هذه العملية عملية لازمة.

أنا أتصور أن بعداً مهماً من الإطلاق الذي ضمّه الإمام الخميني لولاية الفقيه - حيث لم يكن في الدستور في بداية الأمر حالة الإطلاق بل أضافها الإمام الخميني - يتعلق بهذه المسألة، أي المرونة. جهاز الولاية - وجهاز الولاية العظيم يعني في الواقع مجموعة الأجهزة المسؤولة عن اتخاذ القرارات وصناعتها وعلى رأسها القيادة، لكنها مجموعة كبيرة - يجب أن يستطيع التقدم والتحول دائماً لأن التحول من سنن حياة الإنسان والتاريخ البشري. وإذا لم نبادر إلى التحول بأنفسنا ولم نتقدم فإن التقدم سوف يفرض علينا. التحول يعني الاستكمال والسير صوب ما هو أصح وأكمل. وهذا يعني أن نلاحظ ما هي نواقص الشيء الذي شيدناه فترفعها. هذا سياق يجب أن يستمر.

طبعاً، أخذ الأعداء «الولاية المطلقة» بمعنى الاستبداد، أي ميول الفقيه العادل كما يشاء. وهذا المعنى متناقض في داخله، فإذا كان عادلاً لن يمكنه أن يكون مستبداً، وإذا كان مستبداً يعمل بما يحلو له فهو غير عادل. الأعداء لا يلتفتون لهذا ولا يفهمون هذا المعنى. ليست الولاية المطلقة بمعنى أن يفعل الفقيه كل ما يحلو له، ويعمل بشيء يخطر بباله ويرى أنه يجب أن يفعله.. ليست القضية هكذا. القضية هي أن هناك حالة مرونة بيد القيادة الأصلية للنظام تستطيع بواسطتها تصحيح المسير وإصلاحه وترميم البناء إذا اقتضت الضرورة.

بالطبع يوجد هنا خطر ينبغي الحذر منه، وهو أن نتصور أن هذه المرونة يجب أن تكون بتأثير من الضغوط الخارجية والتغيير باتجاه الميل للقوالب الغربية. يعترضون علينا بخصوص مسألة القصاص ويمارسون ضغوطهم، ويمارسون ضغوطهم في قضية الديات، ويضغطون علينا في قضايا عديدة ومسائل مختلفة، لذا يجب أن نستسلم.. وتكون المرونة بهذا المعنى، لا، هذا انحراف وليس مرونة. ينبغي التنبيه إلى أن الآية الشريفة «وإن تطع أكثر من في الأرض» جارية سارية هنا أيضاً. يجب أن لا نعيد النظر من أجل التأقلم مع العالم بسبب أن الإذاعات الأجنبية والإعلام المعادي وغرف عمليات العدو المشتمر عن ساعديه ضد النظام الإسلامي تعترض على الحكم الفلاني أو على الأساس الفلاني وترفع صوتهما ضده، لا، هذا خطأ وانحراف، ويجب عدم الوقوع في هذا الانحراف.

وفي الوقت ذاته توجد مسائل جديدة مستحدثة. ثمة في المجال الاقتصادي مسائل جديدة. فقد أوجدنا مثلاً البنك الإسلامي، وهناك حالياً مسائل جديدة في خصوص المال والبنوك يجب حلها، ويجب أخذها بنظر الاعتبار في إطار البنك الإسلامي اللاربوي. من الذي يجب عليه النهوض بهذا؟ الفقه هو الذي يتكفل بهذه المهمة. ويجب أن أقول هنا طبعاً إن حاجتنا إلى كراسي البحث الفقهي الحرّ في حوزات قم - وهي أهم الحوزات - لم تتحقق بعد. أقول هذا الآن هنا، وثمة بعض السادة تفضلوا بالجيء من قم، وهو أن هذه الحاجة لم تسد ولم تلبّ. في قم يجب أن تكون هناك دروس بحث خارج استدلالية قوية خاصة بفقه الدولة، حتى تتجلى لنا المسائل الحكومية الجديدة والتحديات التي تعترض طريق الدولة والمسائل المستحدثة يوماً بعد يوم من الناحية الفقهية، وتوضح وتبحث في إطار دراسات فقهية متينة، ثم تصل هذه البحوث للمثقفين والنخب في الجامعات وغير الجامعات ليحولوها إلى نتائج يمكن الاستفادة منها من قبل الرأي العام

والطلبة الجامعيين والشعوب الأخرى. هذه مهمة يجب تنفيذها والقيام بها فنحن بحاجة لها. وحصيلة هذه البحوث العلمية يمكن أن تعرض على الشعوب والنخب في البلدان الأخرى ليستفيدوا منها.

لاحظوا الآن أنه خلال فترة ثمانية أشهر سقطت أربعة أنظمة في واحدة من أهدأ مناطق العالم وأكثرها صمتاً أعني شمال أفريقيا وأطرافها والجزيرة العربية. أي إن أربعة دكتاتوريين متشبهين بالكراسي ومعتمدين على الغرب وأمريكا سقطوا. في مصر وتونس وليبيا واليمن. هذا حدث على جانب كبير من الأهمية. لقد قتلها وأقولها مرة أخرى، إننا لا نستطيع الآن تصور أبعاد عظمة هذا الحدث بصورة صحيحة. لقد حدث شيء كبير جداً. والشعوب هنا تتعرض لأحداث، منها - وهذا ما سيحدث إن شاء الله - أن تستطيع النخب الدينية للشعوب أن تمسك بزمام أمور هذه الشعوب، وترسم للجماهير الطريق الصحيح النابع من الإسلام ومن الشريعة ومن الاحتياجات المحلية والإقليمية.. هذا هو أفضل السبل. ولكن كم هو احتمال أن يحدث هذا؟ الإنسان يشعر هاهنا بقلق شديد.

والاحتمال الآخر هو أن يعود من الشباك الذين خرج عملاؤهم من الباب. أن يمهّد نفس أولئك الذين دعموا الدكتاتور لمدة ثلاثين عاماً مقابل الإسلام ومقابل حركة الشعب المصري المناهضة للصهيونية، أن يمهّدوا الأرضية لدكتاتورية أخرى. والدكتاتور لا يقول في البداية إنني دكتاتور، إنما يضيفون عليه شكلاً معيناً، ولديهم أجهزتهم الإعلامية، ولديهم الأموال والإمكانات، ولا شك أن لديهم مرتزقتهم وعملاؤهم. إذن من مواطن القلق أن يأتوا مرة أخرى ويفرضوا أنظمة مستلهمة تماماً من الغرب. هذا خطر كبير على هذه البلدان، أن يأتوا باسم الديمقراطية وباسم الحرية وما إلى ذلك ويفرضوا أنظمة غريبة. وهناك صنوف شتى من الأخطار هنا.

الشيء الذي بوسعه أن يعين هذه البلدان هنا هو التفكير الديمقراطي الديني. الديمقراطية الدينية وهي من ابتكارات إمامنا الجليل يمكن أن تكون وصفاً لكل هذه البلدان، إنها ديمقراطية، ونابعة من صميم الدين.

طبعاً قد لا يكون بعض فقهاء أهل السنة - سواء الفقهاء الشافعيون في مصر، أو المالكيون في بلدان أخرى من هذه المنطقة، أو الحنفيون في بلدان أخرى - من القائلين بولاية الفقيه، لا بأس،

نحن لا نريد أن نعرض عليهم بالضرورة مبنانا الفقهي أو نصرّ عليه، فقد تتخذ الديمقراطية الدينية أشكالاً متنوعة. علينا أن نشرح لهم ونفهمهم هذا المبنى للديمقراطية الدينية، ونقدمه لهم كهدية. ومن الأكيد أن هذه الشعوب سوف تتراح للديمقراطية الدينية. هذه مهمة تقع على عواتقنا، ويجب أن نهض بها، حتى لا ينتهز أعداء هذه الشعوب الفراغات والثغرات الموجودة. يجب ملء هذه الفراغات بالإسلام.

نتمنى أن يوفقنا الله تعالى لنستطيع أولاً معرفة واجباتنا، وثانياً أن نعمل بها على أحسن وجه إنشاء الله.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

---

1 - مفاتيح الجنان، تعقيبات صلاة الظهر.

2 - الأنفال: 63.

3 - الأنفال: 62.

4 - الأنفال: 9.

5 - القصص: 78.

6 - الأنعام: 116.